

خبراء يقللون من نتائج هذه العقود المتوقعة

النفط : ١٣ شركة عالمية تشتري حقائب خاصة بتطوير الحقول الغازية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - السومرية نيوز

فيما شكك عدد من الخبراء النفطيين بإمكانية نجاح السياسة النفطية التي تنتهجها الوزارة خلال العام الحالي أعلنت وزارة النفط عن شراء 13 شركة عالمية للحقول الغازية العراقية الخاصة بتطوير الحقول الغازية العراقية الثلاثة التي ستعرض ضمن جولة التراخيص الأسبوع الجاري.

وكانت جولات التراخيص النفطية والمبرمة ومثيلاتها الغازية المقبلة قد واجهت انتقادات عديدة من قبل أوساط خبيرة وأخرى قانونية، فيما عدتها البعض الأخر محاولات جادة من قبل الوزارة لزيادة الإنتاج النفطي والغازي سعياً لتنشيط الاقتصاد الوطني.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ "السومرية نيوز"، إن "13 شركة عالمية مختصة، من أصل 40 شركة عالمية مؤهلة لتطوير الحقول النفطية والغازية في العراق، اشترت الحقائق والتي ستشارك عن طريقها في جولة التراخيص الخاصة بالحقول الغازية العراقية"، مضيفاً أن "تلك الشركات تعتبر من الشركات الكبيرة في الصناعة النفط والغاز في العالم".

وأضاف جهاد أن "من بين هذه الشركات، هي شركة توتال الفرنسية، وميتسوبيشي اليابانية، وشنتا أول هابيدو النرويجية، وجابان أويل اليابانية، وأديسون وإيني الإيطاليين، ومؤسسة البترول التركية"، مبيناً أن "الشركات ستتناقش فيما بينها، وستفتح العروض أمام الشركات ووسائل الإعلام لضمان أكبر شفافية في مجال الصناعة الاستخراجية النفطية والغازية في العراق".

وتابع جهاد أن "العراق يسعى إلى أن يكون واحداً من أكبر البلدان المنتجة للنفط والغاز على حد سواء"، مؤكداً أن "تطوير الحقول الغازية سيمنح الوزارة من سد حاجة البلاد المحلية، وتصدير الفائض منه إلى الخارج".

ويملك العراق ثلاثة حقول غازية مكتشفة منها حقل المنصورية، وحقل عكا، وحقل سببة، ويعتبر حقل المنصورية الغازي من الحقول الغازية المهمة والذي يقع في ناحية منصورية الجبل ضمن محافظة ديالى ويبلغ المخزون فيه نحو 4,5 تريليون وتتولى شركة نفط الشمال مسؤولية الإدارة والإشراف عليه، فيما يعتبر حقل عكا الغازي في محافظة الرمادي من الحقول الغازية المكتشفة وغير مطورة ويتنح 50 متراً مكعباً قياسياً، من الغاز يومياً ويبلغ حجم المخزون فيه نحو 6,5 تريليون قدم



مكعب قياسي، في حين يعتبر حقل سببة الغازي من الحقول التي تقع بالقرب من الحدود بين العراق وإيران والكويت ويبلغ مخزونه نحو 1,1 تريليون قدم مكعب قياسي.

وأشار جهاد إلى أن "الوزارة ستنتظم جولة مناقصات وفتح عروض في الـ 20 من الشهر الجاري، على ثلاثة حقول غازية سبق أن أعلنت عنها الوزارة في وقت سابق".

وكانت وزارة النفط قد أطلقت في شهر أيار الماضي جولة التراخيص الثالثة، التي تختص بالاستثمار في الحقول الغازية، وشملت ثلاثة حقول هي عكا، والسببة والمنصورية، موضحة أن هذه العقود هي عقود خدمة وستكون تحت سيطرة الجانب العراقي.

وحصل العراق على العضوية الكاملة في منظمة الشفافية الدولية في شهر حزيران الماضي، بعد

أن وقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، التي تضع معايير عالمية للشفافية فيما يخص النفط والغاز والتعدين، من خلال دفع الشركات إلى الإفصاح عن الضرائب ورسوم الامتياز التي تدفعها إلى الحكومات، مع مطالبة الحكومات تقديم ما يثبت تسلمها هذه المدفوعات.

وكان وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون المصافي أحمد الشناعم قد ذكر في حديث سابق لـ "السومرية

نيوز"، أن إنتاج العراق في الوقت الحاضر من الغاز الطبيعي، يبلغ تسعمائة مليون قدم مكعب في اليوم الواحد، ويتم تزويد المحطات الكهربائية الموجودة بها، باستثناء الحديثة منها، إضافة إلى الصناع الخاصة بوزارة الصناعة، مؤكداً أن حاجة العراق تزيد بنسبة كبيرة عن الإنتاج الحالي.

ويبلغ إنتاج العراق من الغاز السنائي نحو 4 آلاف طن يومياً، يسد حاجة 80% من الإنتاج المحلي،

المقدر بأربعة آلاف و 500 طن يومياً، فيما تُستورد البقية من دول الجوار.

وأكد المتحدث باسم وزارة النفط أن "الوزارة عازمة على المضي في استثمار الغاز الطبيعي والمصاحب"، مبيناً أنها "ألزمت الشركات النفطية، التي تقوم بتطوير الحقول النفطية العراقية، ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية باستثمار الغاز المصاحب، وتسليمه إلى العراق مجاناً، فضلاً عن قيام الوزارة بتأسيس شركة غاز البصرة مع شركتي شل البريطانية الهولندية، وميتسوبيشي اليابانية لاستثمار الغاز المصاحب في البصرة".

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في حزيران الماضي، عن موافقتها على تأسيس شركة عراقية أجنبية مشتركة، لاستثمار الغاز المصاحب للنفط في الحقول الجنوبية، بمشاركة من مجموعة شل البريطانية الهولندية، وميتسوبيشي اليابانية.

ويبلغ الاحتياطي العراقي المؤكد من الغاز الطبيعي، 112 تريليون قدم مكعب، مما يجعل العراق في المرتبة العاشرة من بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي، إلا أن صناعة الغاز الطبيعي في العراق، لا تزال مختلفة، مقارنة بجيرانه من الدول الخليجية، إذ يتم حرق جميع كميات الغاز المصاحبة لمعالجة استخراج النفط، بسبب افتقار العراق للإمكانات التقنية لاستثماره.

يذكر أن العراق وقع مطلع العام الحالي 2010، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية، ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن 11 مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست القادمة، و 12 مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

في غضون ذلك قالت شركة شنتا أول النرويجية، كبرى شركات النفط وإنتاج الغاز في العالم أنها لن تستثمر في جولة العطاءات التي دعا لها العراق لاستثمار حقول غاز في البلد.

ونقل موقع بوليميرغ عن المتحدث باراد كاد بيدرسون قوله إن الشركة لن تشارك في جولة العطاءات حول استثمار حقول الغاز التي دعا لها العراق "الأسبوع المقبل".

وأضاف "تركيزنا الآن على تطوير حقل غرب القرنة 2، واحد من أكبر حقول النفط في العالم، مع شركة لوك أويل، ونحن لا نخطط للمشاركة في جولة التراخيص لحقول الغاز الأسبوع المقبل".

وحقول الغاز الثلاثة المعروضة للاستثمار في الجولة المقبلة تضم بمجموعها أكثر من 11 تريليون قدم مكعب من الغاز.

البصرة تنهي تحضيراتها لاستضافة المؤتمر الاقتصادي

الإدارة عن بعد بحيث يستطع المشغل أن يشاهد ويسيطر على جميع المحطات الفرعية والرئيسية ويفحص درجة الحرارة والطوبة والمشاكل الفنية والأعطال في مسارات الكيبلات الضوئية والربوطة في أكثر من اتجاه بحيث إذا حصل أي قطع في الكيبل يتحول أوتوماتيكياً على المسار الآخر وقال حسين: أما بالنسبة للخدمات التي يقدمها المشروع للمشتركين فمفناً إيصال الخدمات الصوتية المعلوماتية ومن أهمها خدمة النطاق العريض التي تستخدم لنصيح الإنترنت والمحادثة ويتم نقل الخدمات أي الصوت والمعلومات على خط إيصال واحد دون أن يؤثر أحدهما على الآخر وبسرعات عالية جداً، كما يمكن تجهيز الدوائر والمؤسسات بـ (E1) حسب الحاجة والتطبيق الذي تستخدمه هذه المؤسسات إيصال خدمة المحطات الفضائية بكفاءة وجودة عالية، وكذلك إمكانية تقديم خدمة الفيديو عند الطلب، وغيرها من الخدمات.

مع نائب وزير الاقتصاد والتجارة الياباني ضرورة إشراك اليابان في تطوير القدرات البشرية كونها تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال. ومن جانبه أكد نائب وزير التجارة والاقتصاد الياباني بان بلاده على استعداد تام لدعم العراق وأنه يتشجع الشركات اليابانية على الاستثمار في العراق وأن بلاده تحفظ بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع العراق وأنه يسعى دائماً إلى تطويرها.

وحضر اللقاء السفير العراقي في اليابان لقمان الغفلي الذي أكد بدوره استعداد السفارة العراقية في طوكيو للتنسيق بين المحافظة والشركات اليابانية التي ترغب بالدخول إلى محافظة ذي قار.

إلى ذلك أعلن مدير مشروع النفاذ الضوئي "الكسنت نت وورك" في بريندي قار المهندس هاشم حسين أن المشروع قد وصل إلى مراحله الأخيرة حيث تم إنجاز أكثر من 70% منه.

ذي قار تدعو الشركات اليابانية للاستثمار وتنمية القدرات البشرية

الناصرية / حسين العامل - وكالات

في إعادة إعمار المحافظة وإن تلك الشركات لها الأولوية في تنفيذ المشاريع لما تتمتع به من سمعة طيبة في العراق.

وكان وفد رسمي يضم محافظ ذي قار ونائب رئيس مجلس المحافظة ورئيس لجنة الخدمات في المجلس ومدير عام هيئة الاستثمار في ذي قار قد توجه إلى اليابان نهاية الأسبوع الفائت في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام.

وأشار البيان إلى أن محافظ ذي قار دعا الشركات اليابانية للاستثمار في بناء مصفى الناصرية العملاق وقد أبدى استعداده لتأجيل الصعوبات من خلال اتصاله المباشر بوزارة النفط مؤكداً أهمية استكمال المفاوضات بين شركة نيبون اليابانية ووزارة النفط لاستثمار حقل الناصرية النفطي وذلك لأهمية الحقل المتكبر للاقتصاديين الوطني والمحلي، لافتاً إلى أن ذلك من شأنه أن يحفز دخول الشركات اليابانية إلى المحافظة.

ونوه البيان إلى أن المحافظ أكد خلال حديثه

جمهورية العراق / محافظة المثنى / دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد/ ١٧١٢ - التاريخ/ ١٠/١٠/٢٠١٠ - مناقصة رقم (٤٤) إعلان للمرة الأولى

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشاريع الموضحة في الجدول المرفق أدناه الخاصة بمديرية ماء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام 2010 استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 وشروط المزاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 19/10/2010 ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الموافق 1/11/2010 في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقاً للشروط المبينة أدناه:

- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (1%) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى أن تكون صادرة عن مصرف معتمد في العراق. ٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة. ٣- فمن مستندات المناقصة غير قابل للرد. ٤- عنوان البريد الإلكتروني للدائرة المسؤول عن المناقصات: info@almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الإلكتروني للدائرة: www.almuthanaconstructioncommittee.com
- الموقع الإلكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات: www.almuthana-iq.com
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لأخر إعلان عن المناقصة. ٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (10%) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (25%) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد. ٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية: مبلغ العقد / مدة العقد × (10%) = الغرامة لليوم الواحد. ٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (20%) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام. ٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات. 10- الالتزام بالالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي / محافظ المثنى

مناقصة رقم (٤٤) إعلان للمرة الأولى - مشاريع مديريةية ماء المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار
١	تمديد شبكة ماء الصوب الصغير مع الخطوط الناقلة	الرميبة	٤/ إنشائية	٢٠٠٠٠
٢	تمديد خط ناقل من مركز الناحية إلى مسعيدة وآل هنيدي	النجمي	٥/ إنشائية	١٧٥٠٠٠
٣	تمديد شبكة ماء حي الحكيم	السماوة	٩/ إنشائية	٧٥٠٠٠
٤	تمديد شبكة ماء حي القاسم (ع)	السماوة	٨/ إنشائية	١٠٠٠٠٠

جمهورية العراق / محافظة المثنى دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد/ ١٧٠٥ - التاريخ/ ١٠/١٠/٢٠١٠ - مناقصة رقم (٤٣) إعلان للمرة الأولى

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه الخاصة بالإدارة المحلية ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام 2010 استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (1) لسنة 2008 وشروط المزاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 18/10/2010 ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأحد الموافق 31/10/2010 في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقاً للشروط المبينة أدناه:

- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (1%) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى أن تكون صادرة عن مصرف معتمد في العراق. ٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة. ٣- فمن مستندات المناقصة غير قابل للرد. ٤- عنوان البريد الإلكتروني للدائرة المسؤول عن المناقصات: info@almuthanaconstructioncommittee.com والموقع الإلكتروني للدائرة: www.almuthanaconstructioncommittee.com
- الموقع الإلكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات: www.almuthana-iq.com
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لأخر إعلان عن المناقصة. ٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (10%) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (25%) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد. ٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية: مبلغ العقد / مدة العقد × (10%) = الغرامة لليوم الواحد. ٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (20%) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام. ٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات. 10- الالتزام بالالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي / محافظ المثنى

قاسم جابر عبد الحسين / و محافظ المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	إنشاء دور سكن لوظففي الإدارة المحلية عدد (٥)	بصية	٩/ إنشائية	٧٥٠٠٠	1% من مبلغ العطاء